

## الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- اختاره الشارح وصاحب الفائق .
- وقدمه في الرعاية الكبرى والفروع .
- وجزم به في المحرر والنظم والرعاية الصغرى والحاوي الصغير .
- وقيل لا يأخذ الموصى له مع أحد الزوجين سوى الثلث .
- وقدمه في الشرح والفائق .
- قلت هو طاهر كلام المصنف وصاحب الوجيز وغيرهما حيث قالوا ولا يجوز لمن له وارث الوصية بزيادة على الثلث \$ فائدتان .
- إحداهما وكذا الحكم لو كان الوارث واحدا من أهل الفروض وقلنا بعدم الرد قاله في الرعاية وغيرها .
- الثانية لو أوصى أحد الزوجين للآخر فله على الرواية الأولى المال كله إرثا ووصية على الصحيح من المذهب .
- وقيل لا تصح .
- وله على الرواية الثانية الثلث بالوصية ثم فرضه من الباقي والبقية لبيت المال .
- قوله ( ولا يجوز لمن له وارث الوصية بزيادة على الثلث لأجنبي ولا لوارثه بشيء إلا بإجازة الورثة ) .
- يحرم عليه فعل ذلك على الصحيح من المذهب نص عليه .
- وجزم به في المحرر والوجيز وشرح بن منجا وتذكرة بن عبدوس وغيرهم وقدمه في الفروع والفائق .
- وقيل يكره له ذلك .
- قال في الفروع وقال في التبصرة يكره